المخدرات والأمن والجريمة
دراسة ميدانية لمدينة السلام(*)

أحمد عبدالموجود الشناوى(**)

تناولت هذه الدراسة واحدة من أهم المشاكل التى يعانى منها المجتمع وهى مشكلة الإدمان على المواد المخدرة وقد اختار الباحث منطقة مدينة السلام لإجراء دراسة ميدانية تتبعية لهذه المشكلة.

مقدمة

تعد مشكلة تعاطى وإدمان المخدرات ظاهرة اجتماعية مرضية تدفع إليها عوامل عديدة، بعضها يتعلق بالفرد والأسرة، وبعضها الآخر يتعلق بالبناء الاجتماعى العام للمجتمع وظروفه، وتتضح خطورة هذه المشكلة فى أثر سلوك المتعاطين أو المدمنين على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والقانونية فى المجتمع الذى يعيشون فيه، حيث يتمثل ذلك فى ازدياد معدل الجريمة نتيجة شيوع السلوكيات المنحرفة(١)، ويرجع الاهتمام بدور تلك العوامل إلى مقولة أساسية

---

* تعتمد هذه الدراسة على بيانات بحث "المجتمعات المستحدثة وتعاطى المخدرات، دراسة تتبعية على مدينة السلام"، وتتكون هيئة البحث من كل من: أ. د. سلوى العامرى (مشرفا)، أ. د. ليلى عبد الجواد (باحثا رئيسيا)، أ. د. مها الكردى (عضوا وسكرتيرا فنيا)، د. فوزى عبدالرحمن (عضوا)، د. أحمد عبدالمرجود (عضوا)، د. جميلة المأمون (عضوا).

** خبير أول بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، أستاذ مشارك بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

مفادها أن الفرد هو نتاج للظروف والأوضاع الاجتماعية والبيئية التى يولد وينشأ فيها، فهو ليس بمنأى عن تأثيرات البيئة المحيطة على تكوينه ونموه الشخصى وأفكاره وقدراته العقلية واتجاهاته وخصائصه الانفعالية وسلوكياته[٢].

ويسعى أى مجتمع من خلال إطاره القيمى إلى تحقيق درجة من الاتساق فى أشكال السلوك بين أبناء الثقافة الواحدة، وسبيل المجتمع فى ذلك هو روافد التنشئة الاجتماعية، كالأسرة والمدرسة والمؤسسات التربوية الأخرى، التى تعمل على غرس الكثير من القيم ذات الجذور الدينية والتاريخية، والتى تسهم بدورها فى تحقيق درجة مقبولة من التفاعل الاجتماعى، وتميز أبناء المجتمع الواحد عن غيره من المجتمعات الأخرى[٣].

كما أن الإطار الاجتماعى يعطى معنى لعملية التعاطى، ويوجه الأذهان -أذهان المتعاطين وغير المتعاطين- إلى توقع نتائج سلوكية بعينها تترتب على التعاطى[٤]، وفى هذه الحالة يعد التعاطى ملمحا أساسيا للتوحد مع الجماعة، إذ إنه يعمل كوسيلة لخلق مثل هذا الترابط والتوحد مع الجماعة، كذلك يخلق التعاطى أو يرسم نوعا من الحدود بين الجماعة التى ينتمى إليها المتعاطى الأخرين[٥]، مما يعنى أن سلوك التعاطى مثله مثل أى سلوك يُشكل ينشأ نتيجة للتفاعل الدينامى بين الفرد بخصاله السيكولوجية وبيئته الثقافية الاجتماعية، كما أن عددا من المشكلات التى تؤدى إلى البدء فى خبرة التعاطى تكمن فى عجز الفرد عن رفض ضغوط الجماعة الدافعة للتعاطى[٦]، وهو ما يعمل على انتشار تعاطى وتجارة المخدرات فى بيئات اجتماعية معينة، ويجعل له درجة من القبول بين أبناء المجتمع.

وهو ما نحاول رصده فى هذا الدراسة حيث تمثل منطقة "مدينة السلام" مجتمعا متكاملا ذا طبيعة خاصة تلعب دورا فى تشكيل صورة الحياة به، وقبول بعض الأنشطة الممنوعة بدرجات انتشار متفاوتة وفى مقدمتها تعاطى وتجارة المواد المخدرة؛ فهو مجتمع سكانى تعيش به جماعات من أصول مختلفة تؤثر به وتتأثر بطبيعته الإيكولوجية والعمرانية، وتطوره التاريخى والاجتماعى والذى أنتج مجموعة من القيم المميزة للمنطقة، تلك القيم التى تشكل سلوكيات الأفراد وتوجههم نحو المرغوب وغير المرغوب، والمقبول وغير المقبول من مظاهر السلوك المختلفة، ومن بينها انتشار أنشطة تعاطى وإتجار المخدرات؛ والتى تتوافر بدرجة عالية بالمنطقة كما تشير الدراسات السابقة حول المنطقة واستجابات المبحوثين فى الوقت ذاته، بالإضافة إلى سهولة الحصول عليها، والتحريض على تعاطيها مما أدى إلى زيادة انتشارها والإقبال عليها.

موضوع الدراسة

تسعى الدراسة الراهنة إلى التعرف على مدى امتلاك منطقة الدراسة للعوامل المحفزة على تعاطى وتجارة المخدرات، وأثر ذلك على الوضع الأمنى بها بشكل عام وانتشار الجرائم بشكل خاص، وانعكاس ذلك على الإحساس العام لدى الفرد بالأمان.

أهداف الدراسة

١-التعرف على مدى انتشار المواد المخدرة بالمنطقة، وأسباب ذلك، وأنواع هذه المواد.

٢- التعرف على أهم فئات المتعاطين، وأماكن التعاطى وخصائصها.

٣- محاولة فهم دور النظرة إلى المتعاطى وتاجر المخدرات فى القبول الاجتماعى لهذه الظاهرة، وبالتالى استمرار نشاطها.

٤- رصد دور المنطقة كمورد للمواد المخدرة، وأهم فئات الزبائن، ومقارهم الأصلية، ومدى سهولة الحصول على المواد المخدرة بالمنطقة.

٥- التعرف على طبيعة الوضع الأمنى فى المنطقة، ودوره فى انتشار المخدرات بها.

٦- رصد العلاقة بين توافر المواد المخدرة بالمنطقة وانتشار الجريمة بها، وأنواع هذه الجرائم، وانعكاس كل ذلك على تشكيل الإحساس الشخصى بالأمن لدى سكانها.

منهجية الدراسة وأدواتها

تمت الدراسة الراهنة فى إطار دراسة أكبر هى بدورها دراسة تتبعية لدراسة سابقة نشرت طبعتها الأولى عام ٢٠٠٠ بعنوان "المجتمعات المستهدفة للتعاطى والاتجار فى المخدرات دراسة ميدانية"، وقد خلصت الدراسة الأولى وفقا لما ورد بخطة الدراسة التتبعية، إلى عدة نتائج من أهمها فيما يتعلق بموضوع دراستنا الراهنة ما يلى:

- سيادة حالة من اللامعيارية التى يتعامل بها الأفراد مع الواقع الجديد، والتى تعكس درجة عالية من التحلل القيمى وغياب الضوابط الاجتماعية.
- فقدان الأمان لدى بعض الأفراد بسبب قيام بعض المنحرفين ببعض الممارسات غير الأخلاقية، وغياب دور المؤسسات الأمنية، مما دفع بعض الأفراد إلى التعايش السلبى مع هذه الممارسات.

وبشكل عام فقد كان الواقع الذى يعيش فيه سكان مدينة السلام خلال المرحلة الأولى للدراسة واقعا مساعدا وميسرا للتعاطى والاتجار نتيجة توافر المواد المخدرة، وسهولة تداولها، والحض المباشر وغير المباشر على تعاطيها، مرورا بضعف وهشاشة مؤسسات وتنظيمات المجتمع وعدم قيامها بالدور المنوط بها، وقد سعت الدراسة التتبعية إلى التعرف على واقع حياة سكان مدينة السلام فى الوقت الراهن، وهل استمر على وضعه السابق بكل متغيراته ليفرز لنا متعاطين جددًا وتجارًا وموزعين جددًا؟ أم أن هذا الواقع قد تغير بعد مرور هذه السنوات لتظهر شبكات حماية ووقاية اجتماعية للحد من خطورة هذه الظاهرة.

وتدور دراستنا الراهنة حول تساؤل أساسى من تساؤلات الدراسة التتبعية ألا وهو، ما العوامل المشجعة فى مجتمع مدينة السلام على تعاطى وإتجار المواد المخدرة، وما مدى استمرارية هذه العوامل، وانعكاس ذلك على الوضع الأمنى وانتشار الجريمة بالمجتمع؟

تمت الدراسة على عدد ٢٠٠ مفردة من المتعاطين والتجار بواقع ١٠٠ مفردة من كل شياخة (النهضة، وبركة النصر) طبقت عليهم استمارة استبار، بجانب إجراء عدد من المقابلات المتعمقة مع مجموعة من المتعاطين من أبناء المنطقة.

محاور الدراسة

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسة هى:

١ – المخدرات فى مجتمع الدراسة.

٢ – مجتمع الدراسة وتجارة المخدرات.

٣- الأمن فى مجتمع الدراسة.

أولا: المخدرات فى مجتمع الدراسة

١ - انتشار المواد المخدرة

أظهرت استجابات عينة الدراسة معرفة كبيرة لديهم بمدى انتشار المواد المخدرة بمجتمع الدراسة، ويرجع ذلك إلى أنهم من المتعاطين بالأساس (٨٢,٩٪ مستمرون فى التعاطى حتى الآن، ١٧,١٪ توقفوا عن التعاطى (أنظر جدول رقم (١) بالملحق)، وأشارت نسبة ٩٩٪ من إجمالى العينة إلى انتشار المخدرات بالمنطقة، وهى نسبة تعكس بشكل أو بآخر درجة عالية من قبول ذلك بين أفراد المجتمع، فى حين أشار ١٪ فقط إما إلى عدم انتشار المخدرات وإما عدم المعرفة بمدى انتشارها كما يوضح جدول رقم (١)، ويوضح أحد أبناء المجتمع ذلك بقوله "المنطقة كلها بتوع مخدرات، والاقبال على المخدرات فيها عالى جدا لأن نسبة المدمنين والتجار هنا كبيرة"، ويضيف آخر أن "توافر المخدرات والتجار شجع على تواجد المدمنين، والمنطقة هنا كلها منطقة جنب للشرب لأن محدش بيسأل فى حد والحكومة ما بتعرفش تمسك حد".

وترجع دراسة سابقة حول نفس المجتمع ذلك إلى أن "الظروف الاجتماعية والثقافية والبيئية (الإيكولوجية) التى يتسم بها مجتمع الدراسة لها تأثير كبير على قاطنى هذا المجتمع، حيث تعمل على إكسابهم استعدادا أو تهيؤا لتعاطى المخدرات، فالأفراد المعرضون للتعاطى فى هذه الدراسة وجدوا فى ظروف تهيئ للتعاطى أو تدفع بهم نحوه، كما أن هذه الظروف تملى عليهم أنماطا معينة من أسلوب الحياة، معظم هذه الأنماط محبذة للتعاطى ومشجعة عليه"(٧).

جدول رقم (١)

انتشار المواد المخدرة

الاستجابة	ك	٪
نعم	١٩٨	٩٩
لا	١	٠.٥
لا أعرف	١	٠.٥
عدد المستجيبين	٢٠٠	١٠٠
غير مبين	–	–
العينة الكلية	٢٠٠	

٢- مدى زيادة انتشار المخدرات

سعت الدراسة إلى التعرف على اتجاه انتشار المخدرات بالمنطقة مقارنة بالفترات السابقة، وفى هذا الصدد أشارت غالبية العينة إلى زيادة انتشارها وذلك بنسبة ٨٨,٩٪ مقابل ٧,٦٪ يرون أن انتشارها الآن يقل عن الفترات السابقة، وتأتى بعد ذلك نسبة من لم يستطيعوا تحديد مدى زيادة هذا الانتشار وبلغت نسبتهم ٢,٥٪، وأخيرا بلغت نسبة من يرون أن انتشار المخدرات فى المنطقة لم يتغير عن ذى قبل ١٪، وتوضح البيانات السابقة زيادة حركة المخدرات فى المنطقة على مستوى كل من التعاطى والاتجار وذلك لأسباب مختلفة، ولقد كان لهذه الزيادة والانتشار دور فى دفع أبناء المجتمع إلى التعاطى، فقد أشار (٧٩,٤٪) من عينة دراستنا الراهنة إلى وجود علاقة أو دور للسكن بالمنطقة وتعاطيهم للمواد المخدرة (أنظر جدول رقم (٢) بالملحق).

جدول رقم (٢)

مدى زيادة انتشار المخدرات

الاستجابة	ك	٪
زادت	١٧٦	٨٨.٩
قلت	١٥	٧.٦
لا أعرف	٥	٢.٥
زى ما هى	٢	١
عدد المستجيبين	١٩٨	١٠٠
غير مبين	–	–
المجموع	١٩٨	

٣- أسباب انتشار المخدرات

تشير كثير من القرائن إلى أن الدرجة التى تتوافر بها مادة نفسية غير مشروعة فى المجتمع تعتبر عاملا مهما فى شيوع الإقبال عليها ولو على سبيل التجريب، ويمكن القول بناء على ذلك إن درجة توافر المادة المخدرة فى مجتمع ما إنما تعتبر مؤشرا لنوع من التوازن بين العرض والطلب، وفى الوقت ذاته فإن العرض والطلب يتأثران بالقوانين والنظم والعوامل الاقتصادية الفاعلة فى المجتمع، ومعنى ذلك فإنه مع زيادة وفرة المادة المخدرة فى المجتمع يزداد الإقبال على تعاطيها، ومع انكماش المتوافر منها يقل الإقبال على تعاطيها، وبالإضافة إلى عامل التوافر يوجد عامل الثمن، وهو من العوامل التى تتدخل أيضا فى تشكيل ظاهرة التعاطى، وقد تتدخل بأشكال مختلفة منها تعديل معدلات الانتشار بالعمل على زيادتها أو تقليصها، ويأتى بعد ذلك عامل

القوانين والقواعد المعمول بها فى المجتمع[٨]، وهو ما يتفق مع بعض ما أشارت إليه عينة الدراسة.

وبشكل عام تعددت أسباب انتشار المخدرات فى المنطقة ويأتى فى مقدمتها ما أشارت إليه أغلبية عينة الدراسة من توافرها و"سهولة الحصول عليها" وذلك بنسبة ٧٩,٣٪ وهو متغير يرتبط بخصوصية المنطقة وطبيعتها منذ فترات طويلة، ويرتبط بذلك ما أشار إليه ٧٢,٤٪ من عينة دراستنا الراهنة إلى أن "سهولة الحصول على المواد المخدرة بالمنطقة" كانت من العوامل الدافعة إلى إقبالهم على تعاطى المخدرات.

ويلى ذلك ويفارق بسيط "البطالة" بنسبة ٧٣,٧٪، ورغم أنها مشكلة عامة فى المجتمع المصرى فإنها فى مثل هذه البيئة تطورت وأدت إلى مزيد من المشكلات المجتمعية، وقد أشارت دراسة سابقة حول منطقة الدراسة إلى سهولة الحصول على المخدر بها، وأن نشاط الاتجار يأتى أحيانا كنتيجة للبطالة من خلال العمل كوسيط والحصول على احتياجاته من المواد المخدرة كعمولة[٩]، كما أشارت دراسة أخرى حول الشباب المصرى إلى أن ٦٦,٨٪ من إجمالى العينة تعتبر البطالة ووقت الفراغ بمثابة السبب الأول الذى يؤدى إلى انتشار المخدرات فى مصر[١٠].

ومن المعروف أن البطالة تعد واحدة من أهم مصادر تهديد الحياة الأمنة من منظور الأمن الإنسانى –إن لم تكن أهمها– ليس فقط على مستوى المواطن، بل أيضا على مستوى الوطن؛ بحيث أصبحت هما من هموم المواطن والوطن معا[١١]، ويوضح ذلك كيف يمكن أن يلعب سوء السياسات

الاقتصادية دورا مؤثرا فى انتشار مثل هذه الظواهر المدمرة للمجتمع وبالتالى تتفاقم مشكلاته وتزداد.

كما أشارت مفردات عينة الدراسة إلى مجموعة من العوامل المرتبطة بالمنطقة كأهم أسباب انتشار المخدرات بها هى: "وجود تجار مخدرات فى المنطقة"، "المنطقة لامة ناس وحشة من أماكن مختلفة"، "ثمنها رخيص بالمنطقة"، "الأمن مش كفاية بالمنطقة"، "المنطقة قريبة من الأماكن اللى بتيجى منها المخدرات"، وذلك بنسب مختلفة هى: ٤٩٪، ٣٣,٣٪، ٣١,٨٪، ٣١,٣٪، ٢٠,٧٪ على التوالى، وهى أسباب توضح كيف تلعب ظروف وطبيعة المنطقة دورا كبيرا فى انتشار واستمرار المخدرات بها، كما تلفت الانتباه إلى عوامل عدة تجب مواجهتها من أجل مكافحة هذه الظاهرة، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة سابقة حول نفس المنطقة أُشير فيها إلى أنه مما يساعد على انتشار المواد المخدرة فى المنطقة وجود تجار الجملة من العرب، كما تمتلئ المنطقة بتجار التجزئة[١٢]. ويؤكد استمرار ذلك ما أشار إليه ٦٢,٣٪ من عينة دراستنا الراهنة بأنهم يحصلون على المخدرات من تجار المنطقة.

ومن ناحية أخرى أشارت عينة الدراسة إلى مجموعة من العوامل الأخرى الخاصة بطبيعة المتعاطين وبعض أسباب اللجوء للتعاطى وهى: "الناس تعبانة ويتطلع همها فى المخدرات"، "تقليد الناس لبعضها"، "انشغال الأهل عن متابعة أبنائهم"، وذلك بنسبة ٣٧,٩٪، ٢٥,٨٪، ٢٤,٢٪ على التوالى، وهى نتائج أشارت إليها العديد من الدراسات حول ظاهرة التعاطى والإدمان، وبخاصة دور الأسرة والذى تشير إحدى الدراسات إلى "أن هناك علاقة جدلية بين الظروف المعيشية للأسرة واتجاه أحد أفرادها للتعاطى"[١٣]،

وتضيف دراسة أخرى "أنه إذا كانت العلاقة بين الآباء والأبناء يسودها التسيب أو التفكك ازداد احتمال إقبال الأبناء على التعاطى"[١٤]، وأخيرا أشارت نسبة ٣٪ من عينة الدراسة إلى أسباب أخرى أهمها خاص بالمخدرات ذاتها "مكسبها مضمون وكبير" وذلك بنسبة ١,٥٪ كما يوضح الجدول التالى.

جدول رقم (٣)

أسباب انتشار المخدرات

الاستجابة	ك	٪*
سهولة الحصول عليها	١٥٧	٧٩.٣
البطالة	١٤٦	٧٣.٧
وجود تجار مخدرات فى المنطقة	٩٧	٤٩
الناس تعبانة وبتطلع همها فى المخدرات	٧٥	٣٧.٩
المنطقة لامة ناس وحشة من أماكن مختلفة	٦٦	٣٣.٣
ثمنها رخيص بالمنطقة	٦٣	٣١.٨
الأمن مش كفاية بالمنطقة	٦٢	٣١.٣
تقليد الناس لبعضها	٥١	٢٥.٨
إنشغال الأهل عن متابعة أبنائهم	٤٨	٢٤.٢
المنطقة قريبة من الأماكن اللى بتيجى منها المخدرات	٤١	٢٠.٧
مكسبها مضمون وكتير	٣	١.٥
أخرى	٣	١.٥
عدد المستجيبين	١٩٨	
غير مبين	–	–
المجموع	١٩٨	

* النسب قد تزيد على ١٠٠٪ لإمكانية اختيار أكثر من بديل.

٤- المخدرات الأكثر انتشارا

تشير العديد من الدراسات إلى أنه لا يمكن إنكار أن انتشار أنواع معينة من المخدرات فى المجتمع يأتى كاستجابة لأوضاع اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية[١٥]، كما يختلف انتشار المواد المخدرة نوعا وكما من مجتمع لآخر وذلك وفقا للمستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للمجتمع وطبيعة المواد المخدرة المنتشرة والمتاحة أمام المتعاطين، وسهولة الوصول الآمن إليها فى الوقت ذاته.

وأشارت استجابات عينة الدراسة إلى توافر أغلب أو أهم المواد المخدرة المنتشرة بمصر فى منطقة الدراسة، ولكن بنسب متفاوتة وفقا لحجم الطلب على كل مخدر ونوعية المتعاطين سواء من أبناء المنطقة أو المترددين عليها من خارجها لشراء المواد المخدرة فقط، ويشير أحد أبناء المجتمع لذلك بقوله "كل أنواع المخدرات موجودة"، ويأتى "الحشيش" فى مقدمة هذه المواد المخدرة بأغلبية ساحقة بلغت ٩٨,٥٪، ولا يدانيه أى مادة مخدرة أخرى، مع العلم بأن نسبة متعاطى الحشيش بين عينة الدراسة ذاتها كانت هى الأعلى أيضا وبلغت ٩٧,٤٪، وبشكل عام يسود مخدر الحشيش فى منطقة الدراسة بنسبة أعلى من نسبته العامة فى مصر الواردة فى "المسح القومى الشامل لظاهرة تعاطى وإدمان المواد المؤثرة فى الحالة النفسية فى مصر" والتى تبلغ ٧٩,٨٪[١٦]، وبشكل عام تتفق هذه النتيجة مع نتائج عدة مسوح أجريت على عينات مختلفة من المتعاطين والمدمنين بالمجتمع المصرى احتل الحشيش بها جميعا المرتبة الأولى بين المواد المخدرة[١٧]، وكذلك تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات أخرى أجريت حول العمال وفى الساحل الشمالى، وكانت نسبة متعاطى مخدر

الحشيش بين المستمرين فى التعاطى من مفردات العينة فى كل منهما ٨٣٪، ٨٣,١٪ على التوالى[١٨].

فى حين تختلف هذه النتيجة مع دراسة سابقة لنفس المنطقة كان مخدر البانجو بها هو المخدر الأكثر شيوعا[١٩]، ويرجع ذلك أحيانا إلى اختلاف توافر المواد المخدرة من فترة زمنية لأخرى وفقا لجهود الأمن وحجم المعروض من هذه المواد بشكل عام.

وتأتى بعد ذلك الحبوب المخدرة وبنسبة كبيرة أيضا بلغت ٧٥,٣٪، ثم الهيروين "البودرة" بنسبة ٥٤,٥٪، يليهما مخدر البانجو وحقن الماكس بنسب متقاربة وبعيدة نوعا ما عن الأنواع السابقة وبلغت نسبتهما ٣٢,٣٪، و٢٣,٧٪ على التوالى، يليهما وبفارق كبير كل من أدوية الكحة، والكلة والغراء بنسبة ٩,٦٪، ٧,١٪ على التوالى، وأخيرا تأتى الخمور بنسبة ٢٪.

جدول رقم (٤)

المخدرات الأكثر انتشارا

الاستجابة	ك	٪*
الحشيش	١٩٥	٩٨,٥
الحبوب المخدرة	١٤٩	٧٥,٣
الهيروين "البودرة"	١٠٩	٥٤,٥
البانجو	٦٤	٣٢,٣
حقن الماكس	٤٧	٢٣,٧
أدوية الكحة	١٩	٩,٦
الكلة والغراء	١٤	٧,١
الخمور	٤	٢
عدد المستجيبين	١٩٨	
غير مبين	–	–
المجموع	١٩٨	

*النسب قد تزيد على ١٠٠٪ لإمكانية اختيار أكثر من بديل.

٥- فئات متعاطى المخدرات

يرى أفراد عينة الدراسة أن المواد المخدرة تنتشر بين جميع فئات المجتمع ولكن بنسب مختلفة؛ مع الوضع فى الاعتبار أن عينة الدراسة هنا تتحدث من خلال خبرة واقعية بفئات المتعاطين، فنجد أنه على مستوى الفئات العمرية جاءت فئة الشباب فى المرتبة الأولى بنسبة ٩٩,٥٪ حيث هى المرحلة العمرية المرتبطة بالمغامرة وحب التجريب وسطوة نفوذ الأصدقاء وسهولة التأثر بهم، كما بلغت نسبتهم فى عينة الدراسة (الفئة العمرية ١٨-٣٥) ٨٢,٥٪، ويتفق ذلك مع بيانات الأدارة العامة لمكافحة المخدرات عن الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٧ حيث كانت أكثر أعداد المضبوطين من حيث الفئات العمرية من هم أقل من ثلاثين عاما[٢٠]، كما شكل الشباب أساس التعاطى فى إحدى الدراسات التى تمت على منطقة عشوائية[٢١]، ويمثل انتشار المخدرات بين الشباب كشريحة اجتماعية خطرا على المجتمع لأن الشباب هم مستقبل المجتمع، وبالتالى فبقدر اتساع الجزء المدمن من هذه الشريحة تكون ضخامة الخطر المهدد لمستقبل المجتمع[٢٢].

وجاءت بعد ذلك فئة كبار السن بنسبة ٣٨,٤٪، وهم غالبا من معتادى التعاطى، يليها فئة الأطفال بنسبة ٢٥,٣٪، وهى النسبة الأقل بالنسبة للشرائح العمرية، ولكنها تعد نسبة كبيرة جدا بالنسبة لهذه المرحلة العمرية، وتنذر بخطر كبير نتيجة انخفاض سن التعاطى وخاصة فى بعض البيئات الاجتماعية المماثلة لمنطقة الدراسة نتيجة وفرة المواد المخدرة بها والقبول الضمنى لهذا السلوك وشيوعه بين بعض فئات المنطقة، ويتفق ذلك مع ما أشار إليه أحد

أبناء المجتمع بأن "الأطفال بيتعلموا الشرب هنا بسهولة بسبب انتشاره فى كل حتة فى المنطقة لسهولة توزيع وبيع وشراء المخدرات".

وعلى مستوى المهنة تشير بعض الدراسات إلى أن الحرفيين يأتون غالبا فى طليعة الفئات المهنية التى ينتشر بينها الإدمان[٢٣]، وهو ما يتماشى مع نتائج دراستنا الراهنة حيث أتى الحرفيون فى المقدمة بنسبة ٨٥,٤٪، نظرا لانتشارهم بكثرة بين سكان المنطقة والمناطق المجاورة، ويأتى بعد ذلك التجار، والموظفون، ورجال الأعمال وذلك بالنسب التالية ٦٢,٦٪، ٥١,٥٪، ٤٦٪ على التوالى، أما من هم خارج قوة العمل فكانت نسبة الطلبة هى الغالبة حيث بلغت ٧١,٧٪ فى حين كانت نسبة العاطلين ١٪ فقط، وذلك لظروفهم الاقتصادية بالأساس، بالإضافة إلى اشتغال أغلب أفراد العينة بأى نشاط مدر للدخل حتى ولو كان فى تجارة وتوزيع المخدرات ذاتها.

وعلى مستوى النوع كشفت البيانات عن ارتفاع نسبة التعاطى بين الفتيات حيث أشارت ٥٦,١٪ من عينة الدراسة إلى تعاطى الفتيات سواء كن من أهل المنطقة أو من زبائنها.

وعن شيوع تعاطى المواد المخدرة بين جميع فئات السكان بالمنطقة يشير أحد أبناء المنطقة إلى ذلك بقوله "المنطقة هنا كلها بتشرب، إحنا هنا رجالة وبنات وستات كلنا بنشرب، دى ألعن منطقة شفتها بحياتى"، ويضيف آخر "فيه ناس كتير بتشرب، والغالبية شباب، وفيه ناس كبيرة فى السن بتشرب برضه، لكن الغالبية شباب، والعيال هنا من ١٢ سنة بيشربوا خاصة اللى بيطلعوا من المدرسة ويشتغلوا، أما اللى فى المدارس ممكن يشربوا من سن ١٦ سنة".

جدول رقم (٥)

فئات متعاطى المخدرات

الاستجابة	ك	٪*
الشباب	١٩٧	٩٩,٥
الحرفيون	١٦٩	٨٥,٤
الطلبة	١٤٢	٧١,٧
التجار	١٢٤	٦٢,٦
الفتيات	١١١	٥٦,١
الموظفون	١٠٢	٥١,٥
رجال الأعمال	٩١	٤٦
كبار السن	٧٦	٣٨,٤
الأطفال	٥٠	٢٥,٣
العاطلون	٢	١
عدد المستجيبين	١٩٨	
غير مبين	–	–
المجموع	١٩٨	

*النسب قد تزيد على ١٠٠٪ لإمكانية اختيار أكثر من بديل

٦- أماكن تعاطى المخدرات

عكست نتائج الدراسة تنوعا كبيرا فى أماكن التعاطى بالنسبة لمنطقة الدراسة، وتؤكد استجابات أفراد العينة على مدى شيوع تعاطى المخدرات فى المنطقة ولذا نجد أن أغلب عينة الدراسة أشارت إلى أن التعاطى يتم فى "أى مكان" بنسبة ٧١,٧٪، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة أخرى أجريت على منطقة شعبية

بالقاهرة حيث أشارت "ينتشر تعاطى المخدرات فى الجيارة طوال الوقت وفى كل مكان"(٢٤).

وانقسمت بعد ذلك الأماكن التى يتم فيها التعاطى إلى أماكن عامة يتم التعاطى بها بشكل علنى، وأماكن خاصة يتم التعاطى بها بشكل سرى إلى حد ما إن جاز التعبير، وجاء فى مقدمة أماكن التعاطى بشكل علنى والتى يتم فيها التعاطى دون وضع اعتبار لملاحظة الأخرين، "الشارع" يليه "القهاوى"، ثم "الغرز"، و"الحدائق والأندية" بنسبة ٥٤٪، ٢١,٧٪، ١٠,١٪، ٢,٥٪ على التوالى، وهو ما يؤكد على مدى قبول هذا السلوك والتعايش معه وقبوله كجزء من الواقع المعاش.

فى حين جاءت بعد ذلك المتغيرات المتعلقة ببعض الأماكن البعيدة عن أعين الأخرين، وهى "أى مكان مدارى"، "البيت"، "مكان مهجور"، "مداخل البلوكات"، "منازل الأصدقاء"، "المساكن الجديدة" وذلك بنسب ٣٦,٩٪، ٢٤,٧٪، ٢٢,٢٪، ٢١,٧٪، ١٨,٧٪، ٦,١٪ على التوالى، ويعنى ذلك أنه مازالت هناك نسبة من المتعاطين تتعامل مع سلوك التعاطى باعتباره سلوكا منبوذا اجتماعيا أو مرفوضا قانونيا، وبالتالى تحرص على أن يتم ذلك بعيدا عن الأعين.

وفى ذات الوقت أشارت نسبة ٦,١٪ من عينة الدراسة إلى بعض الأماكن الأخرى ولكن بنسب صغيرة جدا هى "العمل"، "المقابر"، "الأفراح"، "الجامع" بنسب ٢٪، ١,٥٪، ١,٥٪، ١٪ على التوالى، ورغم قلة هذه النسب فإنها تعكس امتداد سلوك التعاطى إلى أماكن لم يصل إليها من قبل مثل مكان

العمل أو المسجد وهو ما يدل على تحلل بعض المتعاطين من كل التزام سواء التزام قانونى أو دينى.

ويتفق بعض ذلك مع ما أشارت إليه نتائج دراسة سابقة حول نفس المنطقة "بأن التعاطى يتم فى الشقق، والأماكن البعيدة عن رقابة البالغين مثل "شقة خالية لأحد الأصدقاء"، أو "الشارع" ولكن يراعى اختيار أماكن بعيدة أو غير ظاهرة مثل "مبنى تحت الإنشاء أو أماكن مهجورة ومظلمة وبعيدة عن أعين الرقباء"[٢٥].

ويربط أحد أبناء المنطقة بين نوع المخدر ومكان التعاطى بقوله "البانجو بيشربوه فى أى مكان، فده شىء عادى زى السجاير، بيشربوه فى الشوارع وعلى النواصى وأمام البيوت أو فى شقة واحد منهم، أما البرشام والحاجات التانية فدى بتسكر جامد علشان كده بيشربوها فى مكان مخفى عن الناس، زى شقة واحد منهم، أو مكان خالى، أو خلف العمارات".

جدول رقم (٦)

أماكن تعاطى المخدرات

الاستجابة	ك	٪*
أى مكان	١٤٢	٧١,٧
الشارع	١٠٧	٥٤
أى مكان مدارى	٧٣	٣٦,٩
البيت	٤٩	٢٤,٧
مكان مهجور	٤٤	٢٢,٢
القهاوى	٤٣	٢١,٧
مداخل البلوكات	٤٣	٢١,٧
منازل الأصدقاء	٣٧	١٨,٧
الغرز	٢٠	١٠,١
المساكن الجديدة التى لم تسكن بعد	١٢	٦,١
الحدائق والأندية	٥	٢,٥
أخرى	١٢	٦,١
عدد المستجيبين	١٩٨	
غير مبين	–	–
المجموع	١٩٨	

*النسب قد تزيد على ١٠٠٪ لإمكانية اختيار أكثر من بديل

٧- النظرة إلى المتعاطى

تلعب درجة القبول الاجتماعى لسلوك ما دورا مهمًا فى انتشاره أو الحد منه، وبالتالى فإن ما يقبله المجتمع من سلوكيات ومظاهر حياتية يصبح انتشاره مقبولا بين أبنائه حتى ولو كان سلوكا شاذا فى نظر مجتمعات وجماعات

أخرى، وقد حاولت الدراسة التعرف على مدى ونوع الدور الذى تلعبه النظرة إلى متعاطى وتاجر المخدرات فى انتشار هذه المواد بالمنطقة سواء على مستوى التعاطى والإدمان أو التجارة.

ونظرا لخصوصية عينة الدراسة من متعاطى المواد المخدرة، ونظرا لخصوصية المنطقة فقد عكست استجابات المبحوثين درجة من القبول الاجتماعى لسلوكيات التعاطى حيث يرى ٥٠.٥٪ أن الأهالى "بياخدوا الأمور عادى" عند نظرتهم للمتعاطى، ويعنى ذلك أن نصف عينة الدراسة الكلية ترى أن التعاطى من الأمور العادية نظرا لعدم معاناتهم من نظرة الناس إليهم، كما أشارت نسبة ٥,٦٪ إلى درجة أعلى من القبول الاجتماعى من خلال "بيتعاطفوا معاهم"، وذلك لعوامل عدة يأتى فى مقدمتها صغر سنهم أحيانا أو صلات القربى، ولا يعد ذلك نوعا من الاستيعاب الاجتماعى قدر ما يعكس تقدير المتعاطين لنظرة المجتمع إليهم بغض النظر عن صحة تلك النظرة، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة أخرى حول التعاطى فى منطقة شعبية والتى أكدت على سيادة القبول العام لسلوك التعاطى وبالتالى القبول الاجتماعى للمتعاطين(٢٦).

وعلى الجانب الآخر أشارت مجموعات أخرى من عينة الدراسة إلى استجابات تعكس الرفض الاجتماعى للمتعاطى ولكن بدرجات ونسب مختلفة، فأشار البعض إلى محاولة الابتعاد عنهم أو عزلهم اجتماعيا وذلك من خلال "بيبعدوا عنهم"، و"بيخافوا منهم" بنسبة ٣١,٨٪، ٢٢,٧٪ على التوالى، فى حين أشار البعض الآخر إلى محاولات رفضهم اجتماعيا من خلال؛ "بيتجاهلوهم"، و"بيحتقروهم"، و"بيتمنوا المنطقة تخلص منهم" بنسبة ٢٠,٢٪، ١٩,٧٪، ١٦,٢٪ على التوالى.

ويعنى ذلك أن استجابات عينة الدراسة تنوعت ما بين النظرة إلى المتعاطى باعتباره شخصًا منحرفًا أو شخصًا مريضًا، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة أخرى أجريت على منطقة شعبية بالقاهرة "حيث انقسمت رؤى الإخباريين وتقييمهم للمتعاطى فبعضهم يرى أنه منحرف والبعض الآخر يرى أنه مريض"(٢٧).

جدول رقم (٧)

النظرة إلى المتعاطى

الاستجابة	ك	٪*
بياخدوا الأمور عادى	١٠٠	٥٠,٥
بيبعدوا عنهم	٦٣	٣١,٨
بيخافوا منهم	٤٥	٢٢,٧
بيتجاهلوهم	٤٠	٢٠,٢
بيحتقروهم	٣٩	١٩,٧
بيتمنوا المنطقة تخلص منهم	٣٢	١٦,٢
بيتعاطفوا معاهم	١١	٥,٦
أخرى	٢	١
عدد المستجيبين	١٩٨	
غير مبين	–	–
المجموع	١٩٨	

*النسب قد تزيد على ١٠٠٪ لإمكانية اختيار أكثر من بديل.

٨- النظرة إلى تاجر المخدرات

إن الإتجار بالمخدرات يعد ظاهرة إجرامية تتطلب مواجهتها منع الأسباب أو العوامل والظروف التى قد تؤدى إلى ارتكابها، بالإضافة إلى رسم سياسة اجتماعية تكفل القضاء على هذه العوامل والظروف، وعبّر إعلان الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين عن هذه السياسة من خلال مطالبة الدول الأعضاء بالعمل على تحسين الظروف الاجتماعية، ورفع مستوى الحياة، وإقامة العدل والمساواة، واحترام حقوق الإنسان[٢٨]، ويوضح ذلك مدى أهمية البيئة الاجتماعية فى تشكيل صورة تاجر المخدرات وتحديد وضعها الاجتماعى وقبولها من عدمه فى المجتمع.

واختلفت استجابات أفراد العينة حول نظرتهم إلى تاجر المخدرات عن نظرتهم إلى المتعاطى اختلافا بيّنا، فبينما كانت تحمل درجة ما من التعاطف مع ظروف المتعاطى كما سبق وأشرنا، نجدها عكس ذلك تماما تجاه التاجر، فأشار أكثر من نصف العينة إلى "بيتمنوا المنطقة تخلص منهم" بنسبة ٥٥,١٪، وبلغت نسبة نفس هذا المتغير فيما يخص النظرة إلى المتعاطى ١٦,٢٪ (أنظر جدول رقم ٧)، ويوضح ذلك مدى اختلاف درجة القبول الاجتماعى للمتعاطى عن تاجر المخدرات.

وتأتى بعد ذلك المتغيرات التى تشير إلى الخوف أو الاحترام والتقدير بنسب متقاربة إلى حد ما؛ فجاء متغير "بيخافوا منهم" بنسبة ٣٠,٣٪، يليه متغير "بيحترموهم ويعملوا لهم حساب" بنسبة ٢٥,٨٪، وهو متغير جديد لم يرد ذكره فيما يخص النظرة إلى متعاطى المخدرات، ويوضح إلى حد ما مدى السطوة التى يتمتع بها هؤلاء التجار فى منطقة الدراسة، ويتفق ذلك مع نتائج

دراسة أخرى تمت على منطقة شعبية بالقاهرة حيث أشارت إلى أن تجار المخدرات يمثلون "قوة فى المنطقة، الكل يراعى كلامهم، وربما ترجع قوة تاجر المخدرات أساسا إلى مهنته التى تفرض عليه ذلك"، وتذكر نفس الدراسة فى موضع آخر عن أحد تجار المخدرات بمنطقة الدراسة "الأغلبية كانت مبهورة به وبقوته ونفوذه وثرائه، وكانوا يعتبرونه قدوة ومثلا أعلى، وكان الناس يخشونه ويهابونه، ولا يمنع ذلك من وجود قلة عددية مستاءة أو كارهة لوجوده فى المنطقة [٢٩].

ويلى ذلك متغيرا "بيتجاهلوهم"، "بيحتقروهم" بنسبة ١٩,٢٪، ١٧,٧٪ على التوالى، وهى نسب قريبة إلى حد ما من نفس النسب الخاصة بالنظرة إلى المتعاطين والذى بلغت لنفس المتغيرين ٢٠,٢٪، ١٩,٧٪ على التوالى، ويعنى ذلك وجود نسبة من أبناء المجتمع ضد كل ما يتعلق بالمخدرات سواء على مستوى التعاطى أو التجارة، وأخيرا جاء متغير "بياخدوا الأمور عادى" بنسبة ٥,٦٪، وهو المتغير السائد تجاه المتعاطين والذى بلغت نسبته ٥٠,٥٪ مما يؤكد مرة أخرى على مدى اختلاف النظرة تجاه المتعاطى باعتباره ضحية مقارنة بالتاجر.

وربما يفسر ذلك ما ذكرته دراسة سابقة حول تاجر المخدرات "إن استجابات تجار المخدرات تشير إلى عدم تفاؤلهم، وعدم ثقتهم بالآخرين، كما يعانون من مشاعر الاغتراب بشكل واضح، ويحاولون إظهار التقبل الاجتماعى، وبسبب الحذر والتشكك يحددون علاقاتهم الاجتماعية"[٣٠].

جدول رقم (٨)

النظرة إلى تاجر المخدرات

الاستجابة	ك	%*
بيتمنوا المنطقة تخلص منهم	١٠٩	٥٥,١
بيخافوا منهم	٦٠	٣٠,٣
بيحترموهم ويعملوا لهم حساب	٥١	٢٥,٨
بيتجاهلوهم	٣٨	١٩,٢
بيحتقروهم	٣٥	١٧,٧
بياخدوا الأمور عادى	١١	٥,٦
عدد المستجيبين	١٩٨	
غير مبين	–	–
المجموع	١٩٨	

*النسب قد تزيد على ١٠٠٪ لإمكانية اختيار أكثر من بديل

ثانيا: مجتمع الدراسة وتجارة المخدرات

١- مجتمع الدراسة وتوريد المخدرات

سعت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة منطقة الدراسة فى توريد المواد المخدرة للمتعاطين من خارجها، وفى هذا الصدد أشار ٧٧,٨٪ من عينة الدراسة إلى قيام أغراب عن المنطقة بشراء المواد المخدرة منها، والذين يحضرون خصيصا لهذا الغرض فقط، ويوضح ذلك السمعة التى عليها المنطقة بالنسبة لمتعاطى المخدرات، ويؤكد ذلك ما أشارت إليه نتائج دراسة سابقة حول منطقة الدراسة حيث "يؤكد الجميع على توافر المخدرات وسهولة الحصول عليها، بل يؤكد البعض أنها تزرع فى المنطقة أيضا فى أماكن كثيرة يصعب

الوصول إليها، وشراء المواد المخدرة عملية سهلة جدا"[٣١]، مما يؤكد على استمرارية المنطقة كمورّد مهم للمواد المخدرة بالنسبة للمناطق المجاورة نتيجة وفرة العرض بها، ويؤكد ذلك أحد أبناء المجتمع بقوله "منطقة السلام سهلة جدا فى البيع والشرب والشراء وترويج المخدرات لأنها منطقة قديمة، وفيها أماكن محدوفة عند الجبل، وكمان علشان فيها ناس عرب (بدو) هما اللى بيبيعوا".

وعلى الجانب الآخر أشار ٢٢,٢٪ إما إلى عدم قيام أغراب بشراء مخدرات من المنطقة، وإما عدم معرفتهم بذلك بنسبة ١٥,١٪، ٧,١٪ على التوالى.

جدول رقم (٩)

مجتمع الدراسة وتوريد المخدرات

الاستجابة	ك	٪
نعم	١٥٤	٧٧,٨
لا	٣٠	١٥,١
لا أعرف	١٤	٧,١
عدد المستجيبين	١٩٨	١٠٠
غير مبين	–	–
المجموع	١٩٨	

٢- فئات الزبائن

استطاع أفراد عينة الدراسة ومن خلال معرفتهم الفعلية بالمترددين على المنطقة بهدف شراء المواد المخدرة تصنيفهم إلى فئات محددة، وجاء فى مقدمة هذه الفئات؛ "الحرفيون"، و"السائقون" وبنفس النسبة ٤٤,٨٪، ويشاركهما فى نفس

النسبة من أشاروا إلى أن "جميع الفئات" يترددون على المنطقة لشراء المواد المخدرة.

ويأتى بعد ذلك وبنسب متقاربة "طلبة الجامعة"، و"العاطلون" إذ بلغت نسبتهما ٣٧٪، ٣٤,٤٪ على التوالى، وتلاهما وبفارق بعيد نسبيا كل من "أعمال حرة"، "عمال المصانع"، "طلبة ثانوى"، "موظفون" بنسب ١٩,٥٪، ١٦,٩٪، ١٤,٩٪، ١٢,٣٪ على التوالى، وأخيرا يأتى "طلبة الإعدادى" بنسبة ٧,٥٪ وهى نسبة خطيرة إذا وضعنا فى اعتبارنا أنهم من المترددين على المنطقة من خارجها من أجل شراء المواد المخدرة فقط، كما أشارت نسبة ٢,٩٪ من عينة الدراسة إلى فئات أخرى تتردد على المنطقة لنفس الغرض وتشمل "التجار"، و"الضباط" بنسبة ١,٩٪، ١٪ على التوالى.

وتشير دراسة سابقة حول تاجر المخدرات إلى وجود علاقة بين نوع المخدر ونوعية المتعاطين، فيشير البعض إلى أن "جميع الفئات العمرية من شباب ورجال ونساء تقبل على تعاطى الهيروين، فى حين يقبل الحرفيون والعمال على مخدر الأفيون والحشيش والأقراص المخدرة، ويضاف إليهم طلبة المدارس والجامعات وبنات الدعارة بالنسبة لمخدر البانجو"[٣٢]، وهى المواد المخدرة المنتشرة بالمنطقة كما سبق وأوضحنا (أنظر جدول رقم ٤).

جدول رقم (١٠)

فئات الزبائن

الاستجابة	ك	٪*
حرفيون	٦٩	٤٤,٨
سوائقون	٦٩	٤٤,٨
جميع الفئات	٦٩	٤٤,٨
طلبة الجامعة	٥٧	٣٧
عاطلون	٥٣	٣٤,٤
أعمال حرة	٣٠	١٩,٥
عمال المصانع	٢٦	١٦,٩
طلبة ثانوى	٢٣	١٤,٩
موظفون	١٩	١٢,٣
طلبة إعدادى	٧	٤,٥
أخرى	٥	٢,٩
عدد المستجيبين	١٥٤	
غير مبين	–	–
المجموع	١٥٤	

* النسب قد تزيد على ١٠٠٪ لإمكانية اختيار أكثر من بديل.

٣- المقار الأصلية للزبائن

وبخصوص المقر الأصلى للمترددين على المنطقة لشراء المواد المخدرة فقد أشارت نسبة ٧٦٪ إلى أنهم من "أى مكان" ويرجع عدم القدرة على تحديد مقارهم الأصلية نظرا لطبيعة العلاقة السطحية بين الطرفين وسريتها وخطورتها فى الوقت ذاته، فقد يعمد أغلب المشترين إلى إخفاء شخصيتهم الحقيقية بشكل

عام، أو تقديم معلومات مزيفة حول أنفسهم، ومحاولة قصر العلاقة بين الطرفين على عملية البيع والشراء فقط، وبالتالى لا تسمح العلاقة بين الطرفين فى الغالب بتبادل معلومات حقيقية، كما يؤكد ذلك فى ذات الوقت مدى انتشار سمعة المنطقة بين متعاطى المخدرات، ودورها فى تخزين وتوزيع المواد المخدرة، ويأتى بعد ذلك من أشاروا إلى أنهم من "مناطق قريبة ومجاورة" وبلغت نسبتهم ٢٠,٨٪، فى حين أشار ٣,٢٪ فقط إلى أنهم من "مناطق بعيدة".

جدول رقم (١١)

المقار الأصلية للزبائن

الاستجابة	ك	٪
أى مكان	١١٧	٧٦
مناطق قريبة ومجاورة	٣٢	٢٠,٨
مناطق بعيدة	٥	٣,٢
عدد المستجيبين	١٥٤	١٠٠
غير مبين	–	–
المجموع	١٥٤	

٤- مدى سهولة الحصول على المخدرات

حاولت الدراسة الراهنة التعرف على مدى سهولة الحصول على المواد المخدرة فى منطقة الدراسة ومقارنة ذلك بالفترات السابقة، وفى هذا الإطار أشار ٨٦,٩٪ من إجمالى عينة الدراسة إلى أن الحصول على المواد المخدرة الأن صار "أسهل من الأول"، وبشكل عام تتميز المنطقة بسهولة الحصول على المواد المخدرة بها، وتشير دراسة سابقة حول ذات المنطقة إلى أنه "يوجد بها

أماكن تخصص أصحابها فى بيع البانجو لرواد المنطقة والمناطق المجاورة، وجدير بالذكر أن سكان المنطقة إذا ما سئلوا عن هذه الأماكن من قبل أحد الغرباء فإنهم يشيرون إليها وكأنما أصبح هذا النشاط من الأنشطة المعتادة، ويعبر الأهالى عن سهولة الحصول على المخدر بقولهم: إنه بالإمكان الحصول عليه من عند البقال، وفى عبارة أخرى: لو عايز بانجو يمكنك أن تنزل السبت من البلكونة"[٣٣].

وعلى الجانب الآخر يرى ٧,٦٪ أن الحصول على المخدرات بالمنطقة صار "أصعب من الأول" وقد يرجع ذلك إلى مدى اختلاف توافر بعض أنواع المواد المخدرة من فترة إلى أخرى، وأخيرا ترى نسبة ٥,٦٪ أنه "مفيش تغيير" فى مدى الحصول على المواد المخدرة عن ذى قبل.

جدول رقم (١٢)

مدى سهولة الحصول على المخدرات

الاستجابة	ك	٪
أسهل من الأول	١٧٢	٨٦,٩
أصعب من الأول	١٥	٧,٦
مفيش تغيير	١٢	٥,٦
عدد المستجيبين	١٩٨	١٠٠
غير مبين	–	–
المجموع	١٩٨	

ثالثا: الأمن فى مجتمع الدراسة

١- كفاية الأمن

هناك علاقة عكسية شبه حتمية بين توافر الأمن وانتشار المخدرات تعاطيا وتجارة فى أى مجتمع، وهو الأمر الذى ينطبق على منطقة الدراسة بدرجة كبيرة إذ أشارت أغلب مفردات العينة إلى أن الأمن "غير كافى" فى منطقة الدراسة وبلغت نسبتهم ٧١,٥٪، وقد يفسر ذلك إلى حد بعيد أسباب انتشار المواد المخدرة وتنوعها بهذا الشكل فى منطقة الدراسة، وفى هذا الإطار يشير أحد أبناء المجتمع إلى أن "الحكومة مش موجودة بالمنطقة كثير وعشان كده مابنحسش بالأمن فى المنطقة والطريق مفتوح لكل الأعمال غير المشروعة"، وعلى الجانب الآخر أشار ٢٨٪ من عينة الدراسة إلى أن الأمن "كافى".

جدول رقم (١٣)

كفايـة الأمـن

الاستجابة	ك	٪
"غير كافى"	١٤٣	٧١,٥
"كافى"	٥٦	٢٨
لا أعرف	١	٠,٥
عدد المستجيبين	٢٠٠	١٠٠
غير مبين	–	–
المجموع	٢٠٠	

٢- مظاهر عدم كفاية الأمن

تعددت مظاهر وأسباب عدم كفاية الأمن فى المنطقة ولكن ينحصر أغلبها فى دور الأجهزة الأمنية، ويأتى فى مقدمتها وبدون منازع متغير "عدم قيام رجال الشرطة بدورهم كما ينبغى" بنسبة ٩٨,٦٪، ورغم الإجماع تقريبا على هذا المتغير فإنه يجب النظر إليه باعتباره توصيفا من مفردات العينة للواقع المعاش أكثر منه شكوى، نظرا لاستفادتهم من هذا التقصير – فى حال وجوده– سواء بحرية التعاطى، أو المتاجرة فى أمان إلى حد ما، الأمر الذى جعل المنطقة ملتقى حيويًا مهمًا فى واقع المجتمع المصرى لمتعاطى المخدرات كما سبق وأشرنا.

وفى نفس الإطار أشارت عينة الدراسة إلى عدة متغيرات أخرى هى؛ "مفيش دوريات شرطة كفاية"، "بياخدوا رشاوى"، "عدد رجال الشرطة قليل والجرائم كثيرة"، "عدم كفاية أقسام الشرطة فى المنطقة"، "الحكومة والشرطة ظالمين" بنسبة ٤٢٪، ١٨,٢٪، ١١,٩٪، ١١,٩٪، ٥,٦٪ على التوالى، ويوضح أحد أبناء المجتمع ذلك بقوله "لا يوجد تواجد أمنى فى المنطقة بالصورة المستمرة، والناس هنا بتكره الشرطة لأنها مابتمسكش غير الغلبان"، ويضيف أخر أن الأمن هو اللى بيحافظ ويحمى تجارة المخدرات"، ويجب النظر إلى هذه الأراء بشئ من التحفظ حول مصداقيتها فى ضوء أنها تعكس نظرة أفراد العينة من المتعاطين – وهى فئة ذات طبيعة خاصة – إلى دور جهاز الشرطة أكثر مما تعكس الواقع الفعلى لهذا الدور فى المنطقة، بالإضافة إلى نقص هذه الخدمات بشكل عام على مستوى العديد من مناطق الجمهورية خلال الأعوام الأخيرة.

كما أشار جزء من عينة الدراسة إلى مظاهر وأسباب أخرى لعدم كفاية الأمن تتعلق بخصائص منطقة الدراسة ذاتها وطبيعة سكانها مثل؛ "كثرة الجرائم من الناس اللى جايين من مناطق موبوءة أصلا"، "مساحة المنطقة واسعة جدا" وذلك بنسبة ١٥,٤٪، ١٤٪ على التوالى، ويؤكد ذلك على أن سوء التخطيط عند نقل السكان إلى منطقة الدراسة قد لعب دورا كبيرا فى أن تصبح المنطقة كما هى الآن مجالا خصبا لمثل هذه الأنشطة المنحرفة وفى مقدمتها التعاطى والإتجار فى المواد المخدرة بمختلف أنواعها.

جدول رقم (١٤)

مظاهر عدم كفاية الأمن

الاستجابة	ك	٪*
عدم قيام رجال الشرطة بدورهم كما ينبغى	١٤١	٩٨,٦
مفيش دوريات شرطة كفاية	٦٠	٤٢
بياخدوا رشاوى	٢٦	١٨,٢
كثرة الجرائم من الناس اللى جايين من مناطق موبوءة أصلا	٢٢	١٥,٤
مساحة المنطقة واسعة جدا	٢٠	١٤
عدد رجال الشرطة قليل والجرائم كثيرة	١٧	١١,٩
عدم كفاية أقسام الشرطة فى المنطقة	١٧	١١,٩
الحكومة والشرطة ظالمين	٨	٥,٦
عدد المستجيبين	١٤٣	
غير مبين	–	–
المجموع	١٤٣	

* النسب قد تزيد على ١٠٠٪ لإمكانية اختيار أكثر من بديل

٣- علاقة الجريمة بالمخدرات

تربط العديد من الدراسات العلمية بين التعاطى والجريمة وتنتهى بعض هذه الدراسات إلى الجزم بوجود علاقة إيجابية بين تعاطى المواد المخدرة عموما وارتكاب السلوكيات المنحرفة، مع الوضع فى الاعتبار صعوبة استنتاج ما إذا كانت هذه العلاقة بين التعاطى والجريمة علاقة سببية أو مجرد علاقة "معية"[٣٢]. فى حين يرى بعض العلماء أن السلوك الإجرامى وتعاطى المخدرات هو نتيجة للتنشئة الاجتماعية الخاصة بالفرد، حيث إنه سلوك مكتسب شأنه شأن أى سلوك اجتماعى آخر وأن التنشئة الاجتماعية غير الجيدة تفرز أنماطا وسلوكا انحرافيا وتعاطى المخدرات والإدمان عليها أحد أنواع هذا السلوك المنحرف[٣٤].

ويتمثل تأثير تعاطى المخدرات على النواحى الاجتماعية فى كون هؤلاء المتعاطين خطرا على حياة الآخرين من حيث إنهم عنصر قلق واضطراب لأمن المجتمع حيث يسعى كل منهم إلى البحث عن فريسة يقتنصها بسرقة أو نصب، أو يمارسون لونا من ألوان العمل المخالف للقانون، وهم يمثلون خطرا كبيرا على أنفسهم وعلى حياتهم نتيجة التعاطى مما قد يقودهم فى النهاية إلى أن يصبحوا شخصيات إجرامية[٣٥].

ويؤكد ذلك ما ذهبت إليه دراسة سابقة حول نفس المنطقة بأن هناك العديد من الحالات التى قد تقوم بارتكاب أى جريمة بهدف الحصول على المخدرات، وقد اتضح ذلك بصفة خاصة لدى المتعاطين للمخدرات غالية الثمن مثل الهيروين[٣٦].

وسعت دراستنا الراهنة إلى التعرف على مدى وجود علاقة بين انتشار الأشكال المختلفة للجريمة بالمنطقة توافر المواد المخدرة بها، وهو ما أكدته غالبية عينة الدراسة، إذ أشار ٨٥٪ من إجمالى العينة إلى وجود علاقة بين حدوث الجرائم بالمنطقة توافر المخدرات بها، ويؤكد أحد أبناء المجتمع وجود هذه العلاقة بقوله "المكان هنا هو المصيبة، ناس كتير جت هنا محترمة وكويسة وبقوا مجرمين وقطاعين طرق ويثّبتوا الناس علشان يجيبوا فلوس المخدرات، لأن اللى بييجى هنا لازم يشرب"، وعلى الجانب الآخر أشار ١٣,٥٪ إلى عدم وجود هذه العلاقة، فى حين لم يستطع ١,٥٪ من عينة الدراسة تحديد مدى وجود مثل هذه العلاقة.

جدول رقم (١٥)

علاقة الجريمة بالمخدرات

الاستجابة	ك	٪
نعم	١٧٠	٨٥
لا	٢٧	١٣,٥
لا أعرف	٣	١,٥
عدد المستجيبين	٢٠٠	١٠٠
غير مبين	–	–
المجموع	٢٠٠	

٤- أنواع الجرائم المنتشرة بسبب المخدرات

أشارت عينة الدراسة إلى مجموعة من الجرائم ذات العلاقة المباشرة بتعاطى وتجارة المخدرات فى المنطقة، ويلاحظ عليها بشكل عام سمتان أساسيتان؛

الأولى ارتفاع نسب هذه الجرائم بين مفردات العينة، والأخرى سيادة السلوكيات العنيفة بها (عدا تجارة المخدرات والدعارة والنشل)، وتشير العديد من الدراسات – بصفة عامة – إلى "وجود علاقة بين تعاطى المخدرات وجرائم العنف فى إطار وجود سمات نفسية مميزة وخصائص بيئية خاصة تهيئ المناخ للتعاطى وتدفع لارتكاب أعنف الجرائم، وهذه العلاقة لا تثير الدهشة لأن تعاطى المخدرات فى حد ذاته سلوك منحرف"[٣٧]، وعلى المستوى العالمى ذكر تقرير وزارة العدل الأمريكية أنه توجد علاقة بين تعاطى المخدرات والاتجاه نحو ارتكاب جرائم العنف، وأن العودة إلى ارتكاب جرائم السرقة البسيطة وجرائم البغاء (من أجل توفير مصدر مالى لشراء المخدرات) تعد نتيجة حتمية للتعاطى[٣٨].

فتعاطى المخدرات يدخل ضمن العوامل التى تحرك الميول الإجرامية لدى الشخص فيزداد جسارة، ويرتكب العديد من الجرائم (سرقة، عنف، اغتصاب،... إلخ)، وقد أوضحت التحقيقات التى تجريها النيابة العامة لجرائم خطف واغتصاب الإناث أن معظم مرتكبيها بلا استثناء مدمنون، كما أن معظم جرائم العنف، أو الضرب والقتل بقصد السرقة تحدث من مدمنين، وهذه الجرائم أصبحت تزداد يوما بعد يوم[٣٩].

وفى دراستنا الراهنة أتى فى مقدمة هذه الجرائم ما يرتبط منها بمحاولة توفير المال اللازم لشراء المواد المخدرة فى ظل ارتفاع نسبة البطالة أو الأعمال غير المنتظمة فى المجتمع، وهى جرائم "السرقة بالإكراه أو التثبيت"، و"البلطجة" بنسبة ٨٤,٧٪، ٧٦,٥٪ على التوالى، ويضاف إليها لنفس الغرض

وإن كانت بنسب أقل جرائم "السرقة"، و"النشل" بنسبة ٤٨,٨٪، ٢٢,٤٪ على التوالى.

ويأتى بعد ذلك وبنسبة عالية أيضا جرائم "الضرب"، و"تجارة المخدرات ذاتها" بنسبة ٥٦,٥٪، ٥٣,٥٪ على التوالى، ومن اللافت للانتباه إقرار أكثر من نصف العينة بقليل بتجريم تجارة المخدرات رغم استفادتهم منها بشكل أو بآخر، وقد لجأ البعض إلى تجارة المخدرات من أجل توفير احتياجاتهم من المواد المخدرة، ويلى ذلك "الدعارة" بنسبة ٥١,٨٪ ويرتبط ارتفاع نسبة "الدعارة" فى المنطقة بتعاطى الإناث وبالتالى تصبح هذه وسيلتهن لتوفير المواد المخدرة، بجانب ارتباط نشاط التعاطى كنشاط منحرف بالدعارة انطلاقا من جاذبية المنطقة لراغبى الأنشطة المنحرفة، وهو ما يؤكده أحد أبناء المجتمع بقوله "السلام بتجذب المتعاطين والمنحرفين من كل مكان، والجذب ده مش للمخدرات بس، ولكن للدعارة كمان، فالسلام بدأت تشتهر بالدعارة زى المخدرات وأكثر"، وفى نفس السياق يضيف آخر "المنطقة هنا فيها دعارة وبانجو وبرشام وخمرة وماكس وبودرة وكل ما تتخيله".

ويلى ذلك جرائم "القتل"، و"الاغتصاب" بنسبة ٤٤,٧٪، ٣٥,٩٪ على التوالى، ومن اللافت للانتباه ما أشارت إليه عينة الدراسة من وجود بعض حالات الاغتصاب بالمنطقة رغم وجود الدعارة بها، ولكنها بشكل عام تعد من الجرائم المصاحبة لتعاطى المخدرات ونتيجة لتأثيراتها على المتعاطى.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة سابقة حول نفس المنطقة والتى أشارت إلى "انتشار سلوك البلطجة فى المنطقة، وارتباط السرقة بالتعاطى

لتوفير المال اللازم لشراء المخدر، وانتشار ممارسة الدعارة، ووجود حالات اغتصاب بصفة مستمرة فى المنطقة"[٤٠].

جدول رقم (١٦)

أنواع الجرائم المنتشرة بسبب المخدرات

الاستجابة	ك	%*
السرقة بالإكراه "التثبيت"	١٤٤	٨٤,٧
البلطجة	١٣٠	٧٦,٥
الضرب	٩٦	٥٦,٥
تجارة المخدرات ذاتها	٩١	٥٣,٥
الدعارة	٨٨	٥١,٨
السرقة	٨٣	٤٨,٨
القتل	٧٦	٤٤,٧
الاغتصاب	٦١	٣٥,٩
التشل	٣٨	٢٢,٤
جرائم كثيرة	١	٠,٦
عدد المستجيبين	١٧٠	
غير مبين	–	–
المجموع	١٧٠	

*النسب قد تزيد على ١٠٠٪ لإمكانية اختيار أكثر من بديل

٥- مدى زيادة الجرائم فى مجتمع الدراسة

وعن مدى ازدياد أعداد الجرائم المرتبطة بتعاطى وتجارة المواد المخدرة فى المنطقة خلال السنوات الأخيرة أشار ٨٠٪ من عينة الدراسة إلى زيادة هذه

الجرائم عن ذى قبل ويرجع ذلك إلى زيادة انتشار المواد المخدرة ذاتها (أشار ٨٨,٩٪ من عينة الدراسة إلى زيادة انتشار المواد المخدرة فى المنطقة، أنظر جدول رقم ٢)، وبالتالى زيادة المشكلات المرتبطة بها، وفى المقابل أشار ١٠٪ فقط إلى نقصان هذه الجرائم، بالإضافة إلى ٨,٢٪ لا يرون أن هناك تغييرا فى نسبة زيادة الجرائم بالمنطقة سواء كانت هذه الجرائم كثيرة أم محدودة، وأخيرا لم يستطع ١,٨٪ من أفراد العينة تحديد مدى زيادة انتشار الجرائم المرتبطة بالمخدرات من عدمه.

جدول رقم (١٧)

مدى زيادة الجرائم

الاستجابة	ك	٪
زادت	١٣٦	٨٠
قلت	١٧	١٠
مفيش تغيير	١٤	٨,٢
لا أعرف	٣	١,٨
عدد المستجيبين	١٧٠	١٠٠
غير مبين	–	–
المجموع	١٧٠	

٦- الإحساس الشخصى السائد لدى السكان

تنعكس بلا شك كل النتائج السابق الإشارة إليها على تحديد نوع إحساس المقيمين فى منطقة الدراسة ومدى إحساسهم بالأمن من عدمه، وحاولت الدراسة التعرف على الإحساس الرئيسى الغالب على أفراد العينة، وفى هذا الإطار أشارت نسبة ٨١٪ من عينة الدراسة إلى سيادة الإحساس بالخوف لديهم، وهو

ما أكدته دراسة سابقة حول سكان المنطقة "بأن أغلبهم يفتقدون الإحساس بالأمن"[٤١]، وتوزعت هذه النسبة وفقا لنوع الخوف السائد إلى كل من "الخوف على أولادى وأسرتى" ثم "الخوف على نفسى والقلق" بنسبة ٤٤٪، ٣٧٪ على التوالى من إجمالى العينة، وخصوصا فى ظل سيادة الإحساس بعدم كفاية الأمن فى المنطقة (أنظر جدول رقم ١٣)، وينعكس ذلك فى قول أحد أبناء المجتمع بأن "المنطقة مفيش أمان فيها".

وعلى الجانب الآخر أشار ١٩٪ من عينة الدراسة إلى إحساسهم بالأمن والأمان فى المنطقة، وقد يرجع ذلك إلى كونهم قادرين على حماية أنفسهم كما يشير أحد أبناء المجتمع "أنا حاسس بالأمان هنا لأنى اتعرفت بالمنطقة ومفيش حد يعرف يثبتنى"، أو يستفيدون من ضعف الحالة الأمنية بالمنطقة -كما أشارت غالبية عينة الدراسة- فى أنشطتهم غير المشروعة، وبالتالى لا يرون هناك مشكلة من نقص الأمن بها.

جدول رقم (١٨)

الإحساس الشخصى السائد لدى السكان

الاستجابة	ك	٪
الخوف على أولادى وأسرتى	٨٨	٤٤
الخوف على نفسى والقلق	٧٤	٣٧
الأمن والأمان	٣٨	١٩
عدد المستجيبين	٢٠٠	١٠٠
غير مبين	-	-
المجموع	٢٠٠	

٧- مدى تغير الإحساس الشخصى لدى السكان

وعن مدى تغير الإحساس الشخصى السابق الإشارة إليه لعينة الدراسة أشار ٧١,٥٪ إلى زيادة هذا الإحساس عن ذى قبل أغلبهم ممن أشاروا إلى سيادة الإحساس بالخوف لديهم والبالغة نسبتهم ٨١٪ (أنظر جدول رقم ١٨)، فى حين أشار ٢٢٪ من عينة الدراسة إلى عدم تغير إحساسهم السائد عن ذى قبل، سواء كان هذا الإحساس بالخوف أو الأمن، وأخيرا أشار ٦,٥٪ فقط إلى انخفاض هذا الإحساس عن ذى قبل.

جدول رقم (١٩)

مدى تغير الإحساس الشخصى لدى السكان

الاستجابة	ك	٪
زاد	١٤٣	٧١,٥
زى ما هو	٤٤	٢٢
قل	١٣	٦,٥
عدد المستجيبين	٢٠٠	١٠٠
غير مبين	–	–
المجموع	٢٠٠	

الخاتمة

تتفق نتائج دراستنا الراهنة مع بعض نتائج الدراسة الأولى حول نفس المنطقة، ومن أهم ما توصلت إليه تلك الدراسة ويرتبط بدراستنا الراهنة ما يلى:

١- يُحمل البعض المجتمع المسئولية عما يعانونه من مشكلات، وخلصت الدراسة إلى قوة تأثير المجتمع الذى يعيشون فيه، سواء من بدايات

التعاطى، أو الاستمرار فيه، أو العوامل المؤدية إليه، كما أن طبيعة المنطقة من حيث إظلام شوارعها ووجود منطقة جبلية بها، وتعدد الأماكن المهجورة والشقق المغلقة وفر بيئة ملائمة للاتجار والتعاطى.

٢- انتشار التعاطى بين سكان المنطقة ومعظمهم من العمال (الحرفيين).

٣- يسود العنف فى المنطقة ويواجهه الأفراد بعنف مماثل، كما تكثر السرقات بالمنطقة وخاصة السرقة بالإكراه، بالإضافة إلى انتشار الدعارة وازدياد حالات الاغتصاب، وارتباط تعاطى المخدرات بالدعارة.

٤- تضم المنطقة العديد من تجار السموم، ومن ضمنهم العرب المقيمون منذ زمن فى المنطقة، ويتصاعد التحريض من جانب التجار بدءا من التعاطى وانتهاء بالاتجار، كما أظهرت الدراسة تحول العديد من المتعاطين إلى تجار وموزعين للمواد المخدرة مما يعطى مؤشرا إلى احتمال انضمام تجار جدد إلى الحاليين.

٥- يعترف التجار فى المنطقة بأن ضعف الأمن فى المنطقة وتواطؤ المسئولين عنه يسهل لهم ولأمثالهم -خاصة كبار التجار- العمل فى المنطقة، ورواج بضاعتهم من المواد المخدرة، كما يشعر المتعاطون بتعرضهم للظلم من جانب السلطات الأمنية، فمن ناحية يوجد تقصير من جانب تلك الأجهزة، ومن جهة أخرى هناك سوء ظن وعلاقة سيئة بينهم وبين السكان[٤٢].

ويعنى ذلك أنه لم يحدث تغير يذكر فى منطقة الدراسة نحو خفض العرض أو الطلب على المواد المخدرة، كما أن العوامل المجتمعية المحفزة على استمرار التعاطى والاتجار فى المخدرات مازالت فاعلة ولم تواجه بالشكل الذى

يمكن أن يحد من هذه المشكلة بمنطقة الدراسة، وتتضح مدى خطورة هذه المشكلة فى ضوء ما أشارت إليه عينة دراستنا الراهنة، إذ يرى ٧٧,٥٪ منهم أن انتشار المخدرات فى المنطقة مستقبلا سوف يكون "أكثر من دلوقتى" (أنظر جدول رقم (٣) بالملحق)، مما ينذر بمدى خطورة الوضع فى المنطقة، وبخاصة أنها منطقة فقيرة ومزدحمة، كما تعد من المناطق التى تعانى شعورا بالحرمان النسبى نتيجة للظروف المعيشية الاقتصادية – الاجتماعية المتدنية، الأمر الذى ساعد على تفاقمه الإهمال فى التصدى لمشكلاتها بجميع أنواعها.

كما تتفق نتائج دراستنا الراهنة أيضا مع أغلب نتائج دراسة ميدانية أخرى أجريت على منطقة شعبية بالقاهرة، والتى أكدت على دور المنطقة ذاتها فى دفع أبنائها نحو تعاطى وتجارة المواد المخدرة، وكانت البطالة هى الملمح المميز للمنطقة بجانب الأعمال الحرفية، ويرجع الكثير من أبناء المنطقة كل أشكال الانحراف المنتشرة بها إلى البطالة، كما يكثر التعاطى على وجه الخصوص بين فئة الشباب، وتنتشر بالمنطقة أشكال عديدة من السلوكيات السلبية التى يدخل معظمها فى دائرة التجريم مثل العنف والبلطجة والسرقة بالقوة "التثبيت" والدعارة والاغتصاب، والتى تؤكد على ارتباط التعاطى بأشكال عديدة من الانحراف[٤٣].

رؤية مستقبلية

حاولنا فى خلال هذه الدراسة إعادة قراءة الأوضاع الحالية فيما يتعلق بعلاقة المخدرات بالأمن والجريمة فى منطقة الدراسة، وفى ظل ما أوضحته البيانات السابق عرضها من عدم كفاية أو كفاءة السياسات الحالية لمواجهة مشكلات المنطقة على مدار تاريخها القصير، وعدم نجاعة طرق مواجهة المتغيرات التى

يتعرض لها يتضح لنا من خلال استقراء الواقع الحالى أهمية تعديل وتطوير السياسات المتبعة للمكافحة فى المنطقة واستبدالها بسياسات أكثر فاعلية للحد من المشكلة التى لا تعانيها منطقة الدراسة فقط وإنما يمتد تاثيرها إلى خارجها من خلال أنشطة البيع والتجارة.

ونؤكد فى النهاية على بعض المتطلبات الأساسية التى كشفت بيانات الدراسة عن أهميتها، وهى:

١- احتياج منطقة الدراسة لتضافر الجهود الحكومية والأهلية الموجهة لإحداث تغيرات رشيدة فى بنية هذه المنطقة للقضاء على الأسباب الدافعة والمحفزة على تعاطى وتجارة المواد المخدرة.

٢- مواجهة المشكلات الهيكلية فى بنية هذا المجتمع مثل مشكلة البطالة، وتوفير الخدمات الأساسية.

٣- ضرورة إعادة النظر فى المنظومة الأمنية بالمنطقة حتى تصبح أكثر فاعلية فى مواجهة كل من آليات العرض والطلب فى المنطقة.

٤- أهمية رفع درجة ونوعية الوعى بأضرار المواد المخدرة وعواقب تعاطيها أو الاتجار فيها، حيث تكاتفت ظروف المنطقة مع أوضاعها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتنتج شريحة من شرائح المجتمع تحاول الهروب من مشكلاته بتعاطى المخدرات، أو الاستفادة من هذه المشكلات بالتجارة فى المخدرات.

٥- العمل على توفير أنشطة بديلة للاستغلال الأمثل لوقت الفراغ يمكن لها استيعاب أبناء المجتمع وخاصة من الشباب، وذلك من أجل اختراق البناء القيمى لأبناء المجتمع كأحد سبل علاج مشكلاته والحد من استمرار الوضع الحالى، والذى سوف يستمر ويتفاقم إذ لم يتدخل صناع القرار وواضعو السياسات الاجتماعية لتغييره وحل مشكلاته فى أسرع وقت.

المراجـــع

١- رشاد أحمد عبد اللطيف: الأثار الاجتماعية لتعاطى المخدرات – تقدير المشكلة وسبل العلاج والوقاية، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٩٩، ص١١.

٢- وفاء مرقس، العوامل المهيئة لانتشار التعاطى- الأفكار والتصورات، محمود الكردى (وآخرون)، ثقافة المخدرات فى العشوائيات – دراسة حالة لمنطقة أبو قتادة، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان، ٢٠٠٦، ص١٧٥.

٣- فوزى عبد الرحمن، الإطار القيمى لتاجر المخدرات، علا مصطفى (وآخرون)، تاجر المخدرات والمجتمعات المستهدفة للتعاطى، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى، المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان، ٢٠٠٠، ص ص ١٧٧-١٧٨.

٤- مصطفى سويف، المخدرات والمجتمع – نظرة تكاملية، عالم المعرفة، العدد رقم٢٠٥، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٦، ص ٨٦.

٥- سلوى العامرى، الإطار القيمى والأخلاقى لمجتمع الدراسة، علا مصطفى (وآخرون)، المجتمعات المستهدفة للتعاطى والإتجار فى المخدرات – دراسة ميدانية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى، المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان، ٢٠٠٠، ص ١٩٩.

٦- الحسين عبدالمنعم، التوعية بأضرار المخدرات من واقع التجربة المصرية، المجلة القومية لدراسات التعاطى والإدمان، المجلد الثامن، العدد الأول، يناير ٢٠١١، ص ١٠.

٧- ليلى عبدالجواد، التعاطى وأسلوب الحياة، علا مصطفى (وآخرون)، المجتمعات المستهدفة للتعاطى والإتجار فى المخدرات، مرجع سابق، ص ص ٢٥٩-٢٦٠.

٨- مصطفى سويف، مرجع سابق، ص ص ٨٠-٨٢.

٩- انظر:

- فوزى عبد الرحمن إسماعيل، المنطقة وقضاياها من منظور سكانها، علا مصطفى (وآخرون)، المجتمعات المستهدفة للتعاطى والإتجار فى المخدرات، مرجع سابق، ص ١٢٣.
- علا مصطفى، المتعاطون والمجتمع، علا مصطفى (وآخرون)، المجتمعات المستهدفة للتعاطى والإتجار فى المخدرات، مرجع سابق، ص ١٤٩.

١٠- نيفين جمعة، المخدرات - حدود انتشارها وتكلفتها الاجتماعية، أحمد مجدى حجازى، ثقافة المخدرات لدى الشباب المصرى - دراسة ميدانية على عينة من شباب الأندية الرياضية ومراكز الشباب، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى، ٢٠٠٦، ص ٧٣.

١١- ناهد صالح، التقرير الاجتماعى المصرى، المجلد الرابع، المصريون والحياة الآمنة - رؤيتهم للحاضر وتوقعاتهم للمستقبل، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٥، ص١٣١.

١٢- علا مصطفى، المتعاطون والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٦.

١٣- أحمد حسين، الظروف المعيشية لأسر العينة وعلاقتها بالتعاطى، نادية حليم، التعاطى والإدمان بين العمال، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى، المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى، ٢٠٠٠، ص ١٨٤.

١٤- مصطفى سويف، مرجع سابق، ص ٨٧.

١٥- علا مصطفى، نشاط الاتجار فى المخدرات والمجتمعات المستهدفة للتعاطى، علا مصطفى (وآخرون) تاجر المخدرات والمجتمعات المستهدفة للتعاطى، مرجع سابق، ص١٦٦.

١٦- صندوق مكافحة وعلاج الإدمان، نتائج أولية للمسح القومى الشامل لظاهرة تعاطى وإدمان المواد المؤثرة فى الحالة النفسية فى مصر، متاح على:
http://www.drugcontrol.org.eg/MEDIA/Conference/Details.aspx?CatID=1&ID=44

١٧- انظر: إنعام عبد الجواد (وآخرون)، المسح الشامل لظاهرة تعاطى وإدمان المخدرات، (أربع مراحل)، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى، المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان، ٢٠٠٠.

١٨- نادية حليم، تعاطى المخدرات بين العمال - الأبعاد والخصائص، نادية حليم، التعاطى والإدمان بين العمال، مرجع سابق، ص٤١.

- سعاد عبدالرحيم، ثقافة المخدرات فى مارينا الساحل الشمالى، على جلبى (وآخرون)، ثقافة المخدرات فى الساحل الشمالى - دراسة سوسيوأنثروبولوجية فى مناطق مارينا والحمام وسيدى كرير، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى، ٢٠٠٦، ص٥٥.

١٩- سلوى العامرى، مرجع سابق، ص ص ١٨٩-١٩٠.

٢٠- عصام الترساوى، تغير معدلات انتشار تعاطى المخدرات فى الخمس والعشرين سنة الأخيرة فى جانب العرض، المجلة القومية للتعاطى والإدمان، المجلد الخامس، العدد الثانى، يوليه ٢٠٠٨، ص ص٣-٦.

٢١- سعاد عبد الرحيم، بيئة السكن داخليا وخارجيا، محمود الكردى (وآخرون)، ثقافة المخدرات فى العشوائيات، مرجع سابق، ص٧٩.

٢٢- مصطفى سويف، مشكلة تعاطى المخدرات بنظرة علمية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١، ص٣٠.

٢٣- نادية حليم، الأبعاد المنهجية للدراسة، نادية حليم، التعاطى والإدمان بين العمال، مرجع سابق، ص٢.

٢٤- سلوى العامرى، المخدرات ومجتمع الجيارة، علا مصطفى (وآخرون)، الثقافة والمخدرات فى منطقة شعبية بمدينة القاهرة، مرجع سابق، ص٢١٠.

٢٥- سلوى العامرى، الإطار القيمى والأخلاقى لمجتمع الدراسة، مرجع سابق، ص ص ٢٠١-٢٠٢.

٢٦- علا مصطفى، السياق الاجتماعى وثقافة المخدرات، علا مصطفى (وآخرون) الثقافة والمخدرات فى منطقة شعبية بمدينة القاهرة، مرجع سابق، ص ص ٢٧١-٢٧٥.

٢٧- سلوى العامرى، المخدرات ومجتمع الجيارة، علا مصطفى (وآخرون)، الثقافة والمخدرات فى منطقة شعبية بمدينة القاهرة، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان، ٢٠٠٤، ص٢١٩.

٢٨- هبة النيال، الخصائص الاجتماعية لتاجر المخدرات، علا مصطفى (وآخرون) تاجر المخدرات والمجتمعات المستهدفة للتعاطى، مرجع سابق، ص٩٠.

٢٩- انظر:

- هبة النيال، التركيب الاجتماعى لحالات الدراسة فى الحى الشعبى، علا مصطفى (وآخرون)، الثقافة والمخدرات فى منطقة شعبية بمدينة القاهرة، مرجع سابق، ص ١١٨.
- سلوى العامرى، المخدرات ومجتمع الجيارة، علا مصطفى (وآخرون)، مرجع سابق، ص ص ٢٠١-٢٠٢.

٣٠- ليلى عبد الجواد، مفهوم الذات لدى تاجر المخدرات، علا مصطفى (وآخرون) تاجر المخدرات والمجتمعات المستهدفة للتعاطى، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

٣١- أنظر:

- علا مصطفى، المتعاطون والمجتمع، علا مصطفى (وآخرون)، المجتمعات المستهدفة للتعاطى والاتجار فى المخدرات، مرجع سابق، ص ١٦٦.
- علا مصطفى، نشاط الاتجار فى المخدرات والمجتمعات المستهدفة للتعاطى، مرجع سابق، ص ص ١٦٨-١٧٠.

٣٢- مصطفى سويف، المخدرات والمجتمع - نظرة تكاملية، مرجع سابق، ص ص ١٦٥-١٦٦.

٣٣- فوزى عبدالرحمن إسماعيل، المنطقة وقضاياها من منظور سكانها، مرجع سابق، ص ١٢٣.

٣٤- رشاد عبداللطيف، مرجع سابق، ص٦٧.

٣٥- المرجع السابق، ص ١٢.

٣٦- هبة النيال، الخصائص الاجتماعية للسكان والإخباريين والمتعاطين والمعرضين للتعاطى فى قسم السلام، علا مصطفى (وآخرون)، المجتمعات المستهدفة للتعاطى والإتجار فى المخدرات، مرجع سابق، ص ٨٩.

٣٧- سومن فايد، السمات النفسية والخصائص البيئية لمتعاطى المخدرات من مرتكبى جرائم العنف، دراسة على المودعين بالسجون من الشباب، المجلة القومية لدراسات التعاطى والإدمان، المجلد الثامن، العدد الأول، يناير ٢٠١١، ص٦٠.

٣٨- رشاد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ١٧.

٣٩- نادية حليم، تعاطى المخدرات بين العمال، مرجع سابق، ص ٧٣.

٤٠- سلوى العامرى، الإطار القيمى والأخلاقى لمجتمع الدراسة، مرجع سابق، ص ص ٢١٤-٢٢٣.

٤١- فوزى عبدالرحمن إسماعيل، المنطقة وقضاياها من منظور حكامها، مرجع سابق، ص ١٢٣.

٤٢- علا مصطفى، المتعاطون والمجتمع، مرجع سابق، ص ص ١٤٥-١٧٩.

٤٣- علا مصطفى، الثقافة والمخدرات فى منطقة شعبية بمدينة القاهرة، مرجع سابق، صفحات متفرقة.

DRUGS, SECURITY AND CRIME: FIELD STUDY ON AL-SALAM AREA

Ahmed Abdelmawgoud ELshenawy

This Study Discusses one of the most important problems in the society, which is "Drug Addiction". The Researcher has chosen AL- Salam Area to conduct a consecutive field study on this problem.

ملحق الدراسة

جدول رقم (١)

الاستمرار فى التعاطى

الاستجابة	ك	٪
نعم	١٥٥	٨٢.٩
لا	٣٠	١٧.١
عدد المستجيبين	١٨٧	١٠٠
غير مبين	–	–
المجموع	١٨٧	

جدول رقم (٢)

العلاقة بين السكن فى المنطقة وتعاطى المخدرات

الاستجابة	ك	٪
نعم	١٢٣	٧٩.٤
لا	٣٣	٢٠.٦
عدد المستجيبين	١٥٥	١٠٠
غير مبين	–	–
المجموع	١٥٥	

جدول رقم (٣)

انتشار المخدرات فى المنطقة مستقبلا

الاستجابة	ك	٪
أكثر من دلوقتى	١٥٥	٧٧.٥
أقل من دلوقتى	١٧	٨.٥
لا أعرف	٢٥	١٢.٥
زى ما هى	٣	١.٥
عدد المستجيبين	٢٠٠	١٠٠
غير مبين	–	
المجموع	٢٠٠	